

أ/ ابراهيم نصر:

**لابد أن يصدر مجلس الشعب تشريعاً
للتصدى لهذه الظاهرة**

أ/ أحمد حلعنى: يجوز إثبات النسب وذلك بشهادة الشهود

هذه الظاهرة وأن يكون له دور أكثر فعالية وذلك بالتعامل مع الشاب والفتاة على أنهما زانيان وأن يقع عليهما حدود الله وإذا حدث ذلك سيتم الحد من هذه الظاهرة. كما أشار سيادته إلى أنه لابد من وجود تشريع يصدر من مجلس الشعب للتصدى لهذه الظاهرة . وقد وجه سؤال أثناء الندوة إلى أ/ أحمد حلمى عن إثبات النسب من الزواج العرفى هل هو ممكن أم مستحيل ؟ وقد أجاب سيادته أن النسب من الزواج العرفى يجوز إثباته بناءً على مذهب أبو حنيفة . فقد حكم في أحد الدعاوى المقدمة من زواج شفوي غير مكتوب عام ١٩٧٦ من خلال خطاب مكتوب فيه .. (زوجتى العزيزة) ومن هنا يجوز للفتاة التي تزوجت عرفيًا عمل محضر لإثبات النسب وذلك بشهادة الشهود . وجاء رأي د/ ملكة مختلطةً مع هذا الكلام مؤكدة على أنه بسبب القانون وأحكامه وصلنا إلى هذا الوضع .

أ/ حماده اسماعيل: من أسباب الزواج العرفى تعقيد الأحوالى ومغاراتكم فى المكحور

وقد حرص أ. د/ حماده اسماعيل عميد كلية الآداب أن ييدي برأيه في هذا الموضوع موضحاً أن الإحصائيات التي ذكرها أ/ محمود الخولي تمثل خطورة على المجتمع فاين دور الأسرة من البداية؟ فالأسرة لها دور خطير في تنشئة الأطفال تنشئة سليمة كما أن التعليم له دور أيضاً في توعية الطلبة. كما أشار سيادته إلى أن من أسباب الزواج العرفى تعقيد الأحوالى ومغاراتهم في المهرور أما عن وسائل الإعلام فهناك خلل في المادة



الإعلامية التي تقدم عبر الفضائيات ولو صدر قرار من مجلس الشعب بإثبات النسب فسيشيع الخراب وتنشر الفواحش في المجتمع وأنهى كلمته بتوجيهه كلمة للشباب .. (ما لا ترضاه لأختك وأمك لا ترضاه لغيرها) .

أ.د/ محمود عوض الله:

الزواج العرفى.. توجه استعمارى لتفكيك الروابط داخل المجتمع

كما شارك د/ محمود عوض الله عميد كلية التربية بجامعة بنها في الحديث بأن الزواج العرفى هو توجه استعماري لتفكيك الروابط داخل المجتمع فالقضية ليست قضية نفقة أو تعقيد في المهرور وإنما القضية لها أكثر من جانب أولها أن مجتمعنا مجتمع مستهدف وبالآخر الشباب والقضية الثانية التي ترتبط بالزواج العرفى وحالات الطلاق والإغتصاب والمخدرات هي قضية التربية فال التربية في مهدها تبدأ من الأسرة وقد أرجع حالات الطلاق إلى أن الأولاد لا يتم تنشتهم على تحمل المسؤولية وكيفية مواجهة صعوبات الحياة ليتمكنوا من الحفاظ على أسرهم فالقضية في النهاية هي قضية تربية وقضية دور وقضية حفاظ على المجتمع .

وفي ختام الندوة أكد أ/ محمود الخولي على أن ٩٩٪ من الفتيات اللاتي تزوجن عرفيًا خرجن ناجمات من التجربة وأكد على خصوصهن ووقوعهن في فخ النزوة وأنهم كانوا أسيئات .